تونس يوم الثلاثاء ٦ محرم ١٣٤٠ — ثمن العدد ٢٠ صانتيما — الموافق ٢٩ اوت سنة ١٩٢٢ — عدد ٤١ السنة الاولى

البرهان

الاشتراك

عن سنة ٢٠ فرنكا
عن نصف سنة ١٢ فرنكا

لا ترسل الجريدة الا لمن يدفع معلوم الاشتراك معجلا

المكاتبات

يجب ان تعنون باسم ادارة جريدة «البرهان» بشارع باب الجزيرة عدد ١١ بتونس

العنوان التلغرافي : البرهان - بتونس

"EL-BOURHAN"

Journal hebdomadaire, indépendant, politique, économique et littéraire

جريدة حرة سياسية اقتصادية ادبية اسبوعية

المدير السياسي : حسن قلاتي

Directeur politique: Hassan GUELLATY. — Première Année. — Numéro 41 — Mardi 29 Août 1922

الاصلاحات التونسية

ذكرت فيما مضى بجريدة البرهان وبالديبش تونزيان كيف تلقى الاصلاحيون الاوامر الجديدة الصادرة في شان النظام السياسي والاقتصادي والاداري الجديد للبلاد التونسية فقلت ان غالب الطبقة المفكرة قدرت بتعقل مشروع م سان حق قدره واقامت الدليل على تبصرها وعلى رشدها السياسي ذلك لان الطبقات المستنيرة وان فكرت حقا ان المسالة الاهلية ام تحل حسبما كانت تؤمله وان النظام الجديد ليس الضالة السياسية او الادارية التي كانت تحلم بها الا انها تعد بارتياح هذه الاوامر رقيا بالنسبة للماضي و مرحلة اولى في سبيل التقدم والحرية.

وقد لذ لي من جهة اخرى ما شاهدته من تقاطر وفود الملاكة والفلاحين والتجار والاعيان من كافة انحاء الايالة على العاصمة وتسابقهم لمصاحبة عمالهم الى مبايعة الامير الجديد سيدي محمد الحبيب باي والاعراب له عن اخلاصهم وتعلقهم بعرشه المؤثل وابداء تشكرانهم في الوقت نفسه لممثل فرنسا على الاصلاحات التي سيتمتع بها جمهور الاهالي

وهذا مما يحقق لاصدقائنا الفرنسيين والتونسيين والحكومة الحامية ان الامة التونسية بمجموعها تعرف كيف تصغي لصوت العقل والحكمة وترفض دعاوي الدجاجلة والنصايين الباطلة السخيفة

كما انها تعرف كيف تضع ثقتها في فرنسا كلما خاطبتها هاته الاخيرة بلسان الصدق والعدالة

ولكن ينبغي للحكومة ان لا تغتر بمعنى وقدر موافقة التونسيين على مبدء الاصلاحات الحديثة وان لا تنخدع على الخصوص لتنويهات المتملقين الذين لا يعرفون الا الموافقة والاستحسان !

ولذلك نقول من جديد لولاة الامور عندنا . وان ادانا ذلك الى التكرار . ان موافقة التونسي لتلك الاصلاحات موافقة صادقة ليست الا موافقة جزئية معلقة على شروط:

اقول جزئية لانه ليس في امكانهم ان يوافقوا بدون تحفظ على الاستثناآت العديدة المتناهية التي طوقوا بها اوامر يوليه كحرز منيع من الاسلاك الشائكة ولا ان يرضوا بدون اعتراض بابعاد النخبة الاهلية من الميدان السياسي ابعادا مقصودا لان الضمانات التي منحت للهيئة المنتخبة التونسية خيالية ليس الا حيث ان العامل سيكون الفصل فيما اذا حصل خلاف في امر الانتخاب ولان المساكين والعملة وصغار المزارعين لم يعتبروا من طبقة الاعيان وصاروا بالتالي محرومين من كل نيابة (راجع القرار الوزيري المؤرخ ٢١ في اوت) ولان عدد النواب الاهالي المنتخبين بالمجلس الكبير سيكون قليلا جدا ولانه ليس في مستطاع احد من التونسيين ان يفهم لما ذا يحصر عدد نواب مليوني نفس في ١٨ ذاتا منهم ثلاثة يهود بينما يحتاج ٦٠ الفا من الفرنسيين الى ٤٤ مندوبا للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم

قلنا ايضا ان موافقتنا شرطية لانا حفظنا لانفسنا حق مراقبة تطبيق هذا الاصلاح والحكم عليه بعد التجربة والسهر على ان الفكرة الحرة التي املت على المقيم هذا العمل تسير عقول جميع الموظفين المكلفين بتنفيذ برنامجه ولانا زيادة على ذلك ننتظر زوال التفاوت الفادح الموجود بين عدد اعضاء النيابتين بالمجلس الاعلى مؤملين ان تجد الامة التونسية في هذه الهيئة التي ستكون بمثابة التاج لهيكل الايالة السياسي ما يشفي غليلها الشديد من المساواة

ان الامر العلي المتعلق بتشكيل هذا المجلس الاعلى لم يصدر بعد وهـذا التاخير هو في ذاته موجب للحيرة خصوصا اذا صدقت جريدة التونزي فرنسز فيما نشرته بعض اعدادها فانا نخاف ان تكون الاقلية في جانبنا بهذه الهيئة التي تبت نهائيا في امر الميزان التونسي

نحن نعلم ان المشروع الذي حرره م سان يوجب تشكيل هذا المجلس من خمسة من الفرنسيين ومن مثلهم من الاهالي يتفاوضون تحت رآسة الوزير المقيم الذي لا يشارك في الاقتراع - وفي ذلك اعتراف رسمي بمبدأ المساواة الضامن لحماية وصيانة كافة المصالح - ولكن قد تواترت الاشاعات بان هذه القاعدة العادلة الابتدائية التي صادقت عليها وزارة الخارجية قبل قد صادفت اخيرا مقاومة عنيفة من لدن مسيو موريتو مندوب قسنطينة وجميع زملائه الجزائريين - فان هؤلاء لا يريدون فيما يظهر على اية صورة ان يوجد بهذه الديار نظام يمكن ان يتخذه الجزائريون قاعدة صحيحة لمطالبهم السياسية

ولذلك وبدعوى تاييد مبدأ التفوق الفرنسي الكاذبة في كل شيء وفي كل مكان الـ النواب الجزائريين يرون ان لا يكون بهذا المجلس اكثر من ثلاثة اهالي تجاه سبعة من الفرنسيين

ونحن مع الاقرار بحرية فكر مسيو سان الذي تمتع ولا زال يتمتع من الاعتداء الا ... الايعازات فانا لا نتردد في التصريح للحكومة بصدق اللهجة وحرية الضمير اللذين عرفنا بهما ان حصول هذه المظلمة يقضي على كافة الاصلاحات القضاء المبرم وان الخيبة والقنوط اللذين ينز لان بسبب ذلك على العنصر الاهلي يذهبان بالثقة التي اعقبت من حسن الحظ وقتا طويلا سـاد فيه الغضب وسوء التفاهم

ولسنا نخجل من المجاهرة بانه يجب ان تعارض ارادة فرنسا اهواء وخواطر النواب الجزائريين

ان تونس بلاد محمية لا حاجة لفرنسا في صبغها بلون الادارة الجزائرية بل يجب ان يبقى لها شكلها الخاص بها

قد رات الحكومة الفرنسية من الضروري ان تضع حدا للقلق الاجتماعي الذي ... منه البلاد من عهد بعيد وتخدم ... السياسية العليا في آن واحد فـاعتزمت على ادخال اصلاحات مهمة على نظام هـذا الـ...

وهذه الاصلاحات هي التي وعد بها المقيم بمجرد حلوله بالحاضرة وهي التي اخبر بها رئيس الجمهورية سمو الباي والتي اكدها وبسطها رئيس الوزراء مسيو بوانكره بمجلس النواب

والذا فمن المكدر جدا ان تنقلب الى صورة مجردة بسبب بعض الالآعيب السياسية التي لا تليق بالدولة الحامية ولا بالامة المحمية

سلمنا ان السياسة البحتة تكون من خدمة ... فرنسا بمشاركة سمو الباي لها مشاركة فعلية وانحصار تلك المجالس الجديدة في المسائل الاقتصادية والمالية ولا يخفى ان لا امكان في هاته المسائل لتفوق شيء سوى العدالة اعني المساواة ومن البديهي ان الفريق الذي يحرز على الاغلبية بهيئة كهذه هو الذي يتهيمن بحكم القوة على المجلس كله ويسود على الفريق الآخر ... قهرا لارادته فتضحى مصالحه وتذهب هباء منثورا

كان للاهالي بالامس في عهد المجلس الشوري ثلاثة نواب تجاه ثلاثة من الافرنج وسيكون لهم غدا بسبب اقتراح مسيو موريتو ثلاثة نواب فقط امام سبعة من الفرنسيين يقضون نهائيا في المسائل التي تعرض عليهم بحضور مقيم عاجز لحرمانه من المشاركة في الاقتراع

اهذه هي النتيجة التي ارادتها فرنسا وحلمت بها تونس ؟

اهذا هو الاصلاح الكامل العميق النظامي الذي طلبه مسيو موريتو نفسه للبلاد التونسية ؟

اليس مسيو موريتو ايضا هو الذي توسل الى مسيو بوانكره بين تصفيق اعضاء مجلس النواب بهذه الكلمات « ارجوكم ان لا تنحوا الايالة اصلاحا جزئيا ابتر بل أعطوها اصلاحا لا يكون سخرية وهزءا »

ان عقولنا تأبى الاعتقاد بان فرنسا غيرت احساسها نحونا لسعيها في اعدام النيابة الاهلية او ما يقرب منه ولذلك فاننا لا نزال نؤمل انهم لا يمسون بشيء مشروع م سان وانه سيتسنى للتونسيين ان ينتدبوا الى المجلس الاعلى عددا من النواب مساويا لعدد الفرنسيين

حسن قلاتي

المسالة التونسية

الاصلاحات الجديدة

(تابع لما قبله)

لقد رفعنا اللثام عن حقيقة المطاعن التي رمى بها المفرضون الاصلاحات الجديدة . وفندنا تلك المزاعم الباطلة وما ادعوه من كونها عبارة عن الالحاق المقنع والخطوات الشاسعة الى الوراء وتعرضنا لتحليل الاوامر العلية المتعلقة بالاصلاحات الادارية . واستخرجنا من فصولها تلك الروح النظامية التي اوجدت سياسة التشريك بين الحامي والمحمي. ونبهنا على مواضع النقد والنقصان الذي يجب اتمامه لتحقق سياسة التشريك الحقة الخالية من التمويه والمواربة . ونبهنا على ان شرحنا لتلك الاوامر انما يتعلق بالنصوص والالفاظ والعبارات وحفظنا لنا الحق في انتقادها عند التطبيق حتى اذا لم يقع تنفيذ تلك الاوامر حسب نصوصها كان لنا الحق في اقامة النكير على عمل يخالف نصوص القوانين وتكون هاته الاوامر حجة بايدينا من اعظم الحجج التي تبرر انتقادنا وهكذا يجب على كل صحافي اراد خدمة الصالح العام وافادة الوطن بمحاريره ومساعيه متخليا من الاغراض والمطامع الذميمة

وها نحن الآن نأخذ في شرح الاوامر المتعلقة بالنظامات السياسية وما اشتملت عليه من الاصلاحات الجديدة دائبين على طريقتنا التي سلكناها من استحسان الحسن وانتقاد القبيح راجين من الحكومة ان تعير انتقادنا اذنا صاغية اذ ليس قصدنا من ذلك اثارة الفوضاء وتشويش الافكار وانما الغرض ان نتفاوض معها على بساط الآداب والمجاملة لتحقيق سياسة التشريك بصفة كافلة حقوقنا غير مجحفة بمصالحنا حتى يتولد عن هاته المفاوضة السلمية اصلاح ما يجب اصلاحه واكمال ما يجب تكميله فتحصل الفائدة المقصودة ونصل الى المبتغى المطلوب.

الامر العلي المؤرخ في ١١ جويلية ١٩٢٢

لقد اوجد هذا الامر المبارك امرا من الاهمية بمكان عظيم وهو تاسيس قاعدة النيابة الانتخابية التي طالما تطلبها الشعب والح في طلبها وبذلك يصح ان يقال ان هاته الاصلاحات ارتكزت على دعامة السياسة الديمقراطية التي ليست هي الا تشريك الشعب في الحياة العمومية

لقد كان لنا مجلس شوري يبدي آراءه فيما يتعلق بفصول الميزانية ولكن نوابنا بهذا المجلس كانوا معينين من جهة الحكومة فهم بهذا الاعتبار كانوا نوابا عن الحكومة لا عن الشعب وبفضل هذا الامر صار لنا الحق في انتخاب نوابنا للمناضلة عن حقوقنا ومصالحنا ويا ليت شعري هل يعد هذا العمل في عرف السياسيين خطوات الى الامام او الى الوراء

اشتمل هذا الامر على قسمين . فالاول يتعلق بمجالس الاعمال. والثاني يتعلق بمجالس الجهات اذ لا يخفى ان من مقتضيات هاته الاصلاحات تقسيم المملكة الى خمس جهات وتقسيم كل جهة الى عدة اعمال وبذلك امكن تقسيم النظر في المصالح حيث خصصت سكان كل عمل بالنظر

في مصالحه المحلية ثم يقع النظر في مجموع اعمال كل جهة على حدة ثم يقع النظر في الجميع بالمجلس الكبير وبهذا التقسيم والتوزيع زال التشعب والاضطراب الذي ينشأ عن النظر في مجموع المصالح دفعة واحدة اذ لا يخفى ان من اقتصر نظره على مصالحه المحلية كان اكثر دراية بها واشدّ استعدادا وهذا هو النظام المعبر عنه باللامركزية

تضمن القسم الاول من هذا الامر ان اعيان الاهالي الساكنين او الملاكة بتراب مشيخات كل عمل الخارج عن المناطق البلدية مدة اربعة اعوام على الاقل يجتمعون بمكتب الشيخ وينتخبون من بينهم اربعة افراد لا يقل سنهم عن الثلاثين عاما ولم تكن لهم سوابق عدلية ويسجل هذا الانتخاب بحجة عادلة يقع عرضها للموافقة عليها على جناب الوزير الاكبر الذي له الحق في رفض فرد او عدة افراد من هؤلاء المنتخبين لاسباب تعلق بالنظام العام وعند ذلك يقع تعويض المرفوضين بواسطة انتخاب جديد على الطريقة السابقة ولا يمكن انتخاب موظفي الحكومة والادارات العامة واعوانها

ثم يقع اجتماع هؤلاء المنتخبين بمقر العمل تحت رئاسة العامل وبمحضر المراقب المدني ويقع انتخاب اعضاء مجلس العمل على نسبة اثنين لكل مشيخة من مشيخات العمل وحيث سبق ان كل مشيخة ينتخب لها اربعة افراد فالماخوذ لمجلس العمل النصف والنصف الباقي يقع اعتبار افراده نوابا معاونين يقع بهم تعويض ما ينقص من اعضاء مجلس العمل بسبب وفاة او استعفاء او غير ذلك

ويمكن لجناب المقيم ان يدخل في مجلس العمل فردا او عدة افراد من الفرنسويين بشرط ان يكونوا مقيمين بتراب ذالك العمل الخارج عن المنطقة البلدية مدة ثلاثة اعوام على الاقل

ينظر مجلس العمل فيما يتعلق بمصالحه الاقتصادية المحلية ويقترح ما يراه مفيدا ونافعا لحياته العمومية وربما تعرض عليه المسائل من جهة الدولة ليبين رايه فيها او ربما يقع استدعاء موظفي الادارات الدولية بتلك الجهة ليحضروا بالمجلس للارشاد والاستعانة بمعلوماتهم الفنية وذلك بطلب من العامل يوجه على طريق المراقب المدني ومن اهم وظائف هذا المجلس تعيين درجة اهمية الاصلاحات ليتحرر وجوب اسبقية الاكثر اهمية عن غيره ويجتمع هذا المجلس مرة في كل ثلاثة اشهر على الاقل ولا يطول اجتماعه اكثر من يومين وهو الذي ينتخب اعضاء مجالس الجهة ومدة نيابة اعضائه ستة اعوام ويقع تعويض كل من تخلف عن الحضور بجلستين متواليتين بدون عذر

ويقع تحرير محضر الجلسات بواسطة العامل وكاتب منتخب من لدن المجلس ويعرض هذا المحضر على المراقب المدني ليضع علامة الاطلاع عليه وله ان يضيف اليه ملاحظاته التي يرى لها فائدة في الموضوع

هذا ما يتعلق بالقسم الاول من هذا الامر والمتأمل فيه يرى انه وان كانت تاسست بواسطته قاعدة النيابة الانتخابية الا انه كان محفوفا بقيود واحترازات لم يكن سببها الا الحرج الذي ابداه زعماء الدستور ولولاهم لما اضطرت الحكومة الى اخذ هذه القيود الثقيلة

اما نحن فانا ننتقد على الحكومة اعتبار هؤلاء الزعانف حتى تاخذ الاحتياطات ضد اعمالهم فهل اغترت بتلك الشقاشق التي يتظاهر بها هؤلاء الفلتاء من انهم قادة الامة وساستها وانها القت اليهم بمقاليد امورها وهل انطلى عليه امر تلك التلغرافات التي يحررها شعب الاستقطاع الم يعلم بانهم لصوص الامة ودجاجلة البطالة والاحتيال حتى لا يقيم لهم وزنا ولا يحتاج الى اخذ احتياط او احتراز الم يبرهن له تلك الوفود المتواردة على السفارة العامة وكلهم يصرح بتحبيذ مشروعه السامي

اذن فما وجه هاته الاحترازات وهاتيك القيود ثم انا ننتقد بادىء بدء تخصيص حق الانتخاب بالاعيان فان قصر الانتخاب على هاته الطبقة التي لم تتعين حتى الآن ولكن على كل حال فان المفهوم من هاته العبارة ان المقصود منها طبقة ذوي الجاه واصحاب الثروة وفي ذلك حيف على طبقة الضعفاء من الصناع والعملة وغيرهم من التعساء الذين هم احق بالحماية والاعتبار والغالب ان مصالح اولي الثروة تعارض مصالح الضعفاء فاذا لم يكن لهؤلاء الحق في انتخاب نواب يناضلون عن حقوقهم ضد مصالح الاغنياء كان في ذلك حيف كبير عليهم وهضم لحقوقهم المعتبرة وايضا فان حرمانهم من هذا الحق يبعد النظام عن الصفة الديمقراطية المتلبس بها وها انا اضرب لك مثلا فان الخماسة طبقة عاملة تكد وتجهد في في منفعة الفلاح ومع ذلك فان القوانين الجارية وما يعبر عنه بالعرف تساعد الفلاح على اتخاذ العسف والاعتداء عليهم افليس من العدل ان يكون لهم الحق في انتخاب نواب عنهم يمثلونهم بالمجالس التفاوضية ليعربوا عن احتياجاتهم وتحسين حالتهم تجاه الفلاحة واصحاب الاملاك

ولذلك فاننا نلح على الدولة في تعميم حق الانتخاب وتشريك القوي والضعيف في حق عمومي لا فضل فيه لاحد على الآخر وبذلك يكمل هذا المشروع ويصح ان يقال فيه مشروع ديمقراطي حر كافل لجميع مصالح السكان. والامر الثاني الذي ننتقده على هذا المشروع هو تحديد سن المنتخبين بثلاثين سنة على الاقل على انه اعتبر السن بالنسبة للفرنسويين خمسا وعشرين سنة فقط فهل ان التونسي لا يكمل عقله ويصلح للنيابة الا اذا جاوز الثلاثين

والامر الذي لا يمكن اغفاله هو جعل الحق للوزير الاكبر في رفض من شاء من المسجلين بصك الانتخاب فردا او عدة افراد لاسباب يقتضيها النظام العام فنحن ممن يرى وجوب الاحتياط لحفظ سياج النظام العام ولكن من جهة اخرى فانه لا ينبغي الاستهانة بمبعوثي الامة ومختاريها واناطة امر بقائهم في خطة النيابة او ابعادهم عنها بمجرد الفكر الشخصي والارادة الفردية بل كان ينبغي عرض القضية على مجلس مؤلف من فطاحل قضاة العدلية واقامة نائب من طرف الدولة يناضل لديه عن حق النظام العام ويوجه ما لديه من التهم على المشتبه فيه ويقيم الحجة على عدم لياقته بالنيابة التي انتخب اليها ويجلب المتهم للدفاع عن نفسه وابطال ما رمي به من طرف وكيل النظام العام ثم يحكم المجلس بما يتحرر لديه من ثبوت التهمة او نفيها

ومما ننتقده ايضا هو حصر النيابة في الملاكة والسكان بالتراب الخارج عن المناطق البلدية بحيث يرى الشعب ان في ذلك ابعادا للطبقة المتنورة من سكان المدن والدوائر البلدية ومن جملة اعضاء المجالس النواب المنتخبون من مجالس البلدية مع ان نفس هاته المجالس تتولى بتسمية الحكومة لا بطريق الانتخاب . نعم ان الحكومة وعدت بتاسيس قاعدة الانتخاب بالمجالس البلدية ولكن من الانصاف ان يسبق هذا التاسيس نظام المجالس التفاوضية حتى يكون لجميع الطبقات نواب بالانتخاب بهاته المجالس واما بهاته الصورة فان قاعدة المساواة مفقودة بها وذلك موجب للانتقاد

هذا ما عن لنا من الانتقاد على ما جاء بالقسم الاول من الامر المذكور والمظنون ان الحكومة تقدر انتقادنا حق قدره حيث كان مبنيا على فكرة حرة لا وجهة لها الا اصلاح ما اختل من هذا النظام خالية عن النعرات العدوانية والنوايا الخبيثة

واما ما يتشدق به اولوا الاغراض من المطاعن التي لا محل لها من الاعراب كقولهم ان اجراء الانتخاب تحت نظر الشيخ والعامل مما يجعل لهذا الانتخاب صبغة دولية ويبعده عن حرية الفكر واختيار الضمير فالجواب عن ذلك ان وجود الشيخ والعامل بمحل الانتخاب امر واجب معمول به في جميع الممالك المتمدنة وان حضور هؤلاء المأمورين لحفظ النظام ولمراقبة عملية الانتخاب اذ لا يمكن ان يترك الامر فوضى بين العموم فلا بد من حضور مأموري الدولة في هاته المجتمعات وما ادعوه ان العامة اذا اوعزت اليها عمالها بانتخاب زيد والناس عمر و يسرعون الى تنفيذ راي العمال بدون مخالفة او نزاع فاذا صحت هاته الدعوى فاين ما يدعونه من سريان الفكرة الحرة في عموم طبقات الشعب وكيف يصح ما زعموه من تلقي عموم الامة هذا المشروع بالسخط والاستياء مع انهم لم يحسنوا ان يستعملوا القوة التي مكنتهم منها القوانين وبقوا آلة بيد العمال يصرفونهم كيف شاؤوا وهب انهم في البداية افترقوا لاهمال العمال وانتخبوا غير المستحق افلا يدركون بالتجربة الفعلية ما يفرقون به بين اللائق المستحق وغيره ثم هب ان الانتخاب كان باختيار العمال ورغبة الدولة فماذا يكون عمل هؤلاء النواب والفكر العام متطلع الى اقوالهم وافعالهم والصحافة الحرة تتعقب اعمالهم اليس للصحافة هنا دور كبير جدا ترشد نواب الامة الى ما يجب عمله ثم تنتقد من اعمالهم ما يخالف الفائدة العامة ومصالح الشعب

ولذلك فان الطريقة المثلى التي يجب سلوكها تجاه هذا المشروع هو ان نجاهر باستحسانه مبدئيا ونعده خطوة اولى الى الامام وننتقد ما يجب انتقاده ونستلفت جانب الحكومة الى النقص الذي يتخلله وهكذا نتمادى على سيرنا وقطع المراحل مرحلة بعد مرحلة وذلك خير لنا من اثارة الزوابع واحداث الهرج وتشويش الافكار ورفض المشروع من اصله ووصفه بما ليس فيه والاحتجاج عليه بكل قوانا ومقاومته بالقوة والعنف

اي فائدة يا دعاة الضلال في سلوك هذا النزع وانتم على يقين من ان عملكم هذا لا ينجم عنه ادنى فائدة سوى ايغار الصدور واثارة فتنة اذا تسعرت نيرانها لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة البتة ... هي الخيانة بعينها لانكم انما تعملون لاملاء اكياسكم ولا يهمكم امر العامة والخاصة بل انتم شر مكانا والله اعلم بما تصفون

البقية تاتي

كيف يتعنتون

ولا يعرفون الشر حتى يصيبهم

ولا يعرفون الامر الا تدبرا

كل قانون تسنه حكومة وغائب من الشعب لا ياتي طبق ما يتمناه

واذا اتى هذا القانون بجانب من المصالح لا يسع نبهاء الشعب الا الاعتراف للحكومة بحسناته مع استلفات انظارها الى اماكن الضعف والخلل منه ومطالبتها بالطرق المشروعة بسديدها على ان نفس القوانين التي تسنها الشعوب لانفسها وتكلف حكوماتها بتنفيذها لا تاتي طبق المراد حتى تضطر في مدة وجيزة الى تنقيحها او نسخها لان القوانين تتغير بحسب رقي الشعوب ونهوضها

فاذا فهمنا هذه النظرية من ان كل عمل بشري لا ياتي مكملا وجعلناها نصب اعيننا وسلكنا طريق العقل في الانتقاد نكون قد اعربنا على رشدنا .

هذا قانون سنته لنا الحكومة بعد تذمرنا مدة طويلة من حالة اعترفت الحكومة نفسها بوجوب تغييرها وعندما انجز ما كنا نترقبه بفراغ من الصبر راينا انه لم يات بترضية كافة الطبقات وان الحكومة اتخذت عند انشائه احتياطات ضد الطبقة النيرة التي حرمت من المشاركة مع انه لا مشاركة حقيقية الا بواسطتها حيث ان المصالح الاقتصادية التي اعتبرتها الحكومة وسنت لاجلها هذا القانون تشترك فيها كل الطبقات وتشريك الطبقة النيرة في العمل مما لا بد منه لما يحصل منه من النفع الذي لا شك في اهميته (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)

لا ينكر ان القانون الجديد اتى باشياء نافعة للشعب لا محالة ولكنه ضيق على الشبيبة وابعدها عن العمل

يقال انه كان قبل حوادث خمسة افريل المشؤوم اوسع نطاقا مما صدر به وان هذه الحوادث اثرت عليه حتى وقع تنقيحه وابرز بالصفة التي نشاهده عليها اليوم والتي يلزمها زمن طويل لارجاعه عما كان عليه ثم الانهاض به الى الدرجة الراقية المؤملة

فان صح هذا الخبر فبلا مهرب للمتسببين في الحركة المشار اليها من المسؤولية الكبرى لجرهما لارتكاب غلطة فادحة من ان ما دبروه بعد ما بانهم ان قانون الاصلاحات قد تم انشاؤه من شانه ان يؤثر على الحكومة تاثيرا يؤديها الى توسيع نطاقه وان الحقيقة هي التي ادركناها من ان التهديد والتهور خصوصا بعد انجاز الاصلاحات لا ينتج عنه الا الرجوع الى الوراء والتضييق وغير ذلك وحينئذ فان زعانف الحزب الحر الدستوري ، وصحافتهم الساقطة قد تسببوا في هضم جانب معتبر من حقوق الشبيبة المتنورة بجعل منافع القانون خاصة بالسواد الذي لا يقدر على استعماله ان لم تكن معه افراد من هذه الشبيبة يرشدونه ويدربونه على عمل لم يسبق له مثله . ألا ترى ان افراد النخبة اذا ارادوا الوصول الى المجلس الكبير يلزمهم ترشيح انفسهم الى مجالس العمالات ثم الى مجالس جهاتهم ثم الى هذا المجلس الكبير وهو امر من الصعوبة بمكان

ومن جهة اخرى لما ابعدت النخبة وبقي المجلس الكبير ومجالس الجهات للسواد لربما تكون المسائل التي تطرح امامهم للبحث فوق ملكة اعضائها كمسائل توزيع الميزان والري والتعليم الابتدائي الى غير ذلك من الامور التي لا يحصل الرقي الاقتصادي الا بواسطتها حتى ان نواب الادارات الذين اباح القانون استدعاءهم للجلسات لاعطاء آرائهم من الوجهة الفنية لربما لا يجدون من يفهم تقاريرهم وما يرونه من المصالح

نعم لم يصدر الى حد الآن امر انتخاب الدوائر البلدية ولا ندري هل يمكن للطبقة النيرة التي لا توجد في الحقيقة الا في مناطق هذه الدوائر من حق المشاركة في العمل مشاركة محسوسة والمؤمل ان الحكومة تاخذ بيدها وتنجز هذا القانون من غير احتراز ولا تضييق عليها ولا تواخذها بما تظاهر به من الطيش بعض الاحداث الذين تراموا على الصحافة واستغلوها واقاموا البرهان على جهلهم بالسياسة ولو انهم غير مؤثرين على الشعب الذي بمجرد ما يشرع في الانتخاب يتناساهم ويتركهم يجرون ويلوثون وينادون باصحاب الاذواق الساقطة رفاقهم اذ من الانصاف عدم تعميم المسؤولية وتحميلنا اياها نحن معشر الشعب التونسي بما يسوده هؤلاء الاحداث خصوصا بعد ما تبرأنا منهم وتباعدنا عنهم ورفعنا الستار على حقيقة امرهم واقمنا الدليل على انهم اذناب يحركهم بعض الانتفاعيين وعلى ان المفردات الرنانة التي يكررونها في صحافتهم الساقطة « كوطن » و « ملة » و « شعب نبيل » و « امة راقية » قوالب (كليشيات) يستعملونها لقنص البله والمغفلين وفتح جيوبهم والاستحواذ على دراهمهم باسم هذه المبادئ التي لا يحترمونها ولا يدركون منها شيئا فلا عجب من الطريقة التي سلكوها لانطباقها على مبادئهم الانتفاعي . واما الحقيقة التي لا يختلف فيها اثنان فانهم فهموا القوانين الجديدة مثل ما فهمناها وادركوا حسنها الذي يمكن الانتفاع به حالا ونقصها الذي يجب طلب تسديده في القريب العاجل خصوصا وبين صفوفهم مع المترامين على السياسة والصحافة افذاذ من المحامين جمعوا بين فصاحة اللسان والبيان والقلم ولكنهم قد استولى عليهم حب المصلحة الذاتية فاداهم الدجل حتى على انفسهم وتسكين حركات ضمائرهم

يقولون ما لا يفعلون مسبة

من الله مسبوب بها الشعراء

وما ذاك فيهم وحده بل زيادة

يقولون ما لا تفعل الامراء

بماذا تحدثهم انفسهم ؟ ايظنون ان تحركهم هذه ترجع الحكومة في الاوامر وتبقي ما كان على ما كان ؟ او انه يحصل لها اضطراب حتى تسارع الى الغاء القانون وتعويضه بالدستور المكمل الذي نتمناه ولم نعمل شيئا لنيله ؟ ايحسبون الحكومة كمجلس ادارة الحزب الحر الوطني الدستوري ؟ انحصرت عندهم المسالة التونسية في مفردات يكررونها على الدوام والاستمرار بواسطة الدائم اصحاب الصحافة الساقطة وهي « المخ الناشف »

الاحدب ـ الحرم ـ الطليش » واذا ارادوا توسيع خلاق امجانهم اضافوا الى ذلك « الاصلع الاخن » و « مصيدة تينجي »

فالمسألة التونسية منحصرة في نظرهم الضيق في اضحاك البله وسخفاء العقول باشياء يسمونها باديات فكاهية وهي في الحقيقة عبارات تدل دلالة قطعية على سقوط مستعمليها . يضحكون تارة الشعب بالفاظ الهزء والسخرية واخرى يكذبون عليه بدونه بحالة سياسية لا هم قادرون على تمكينه منها ولا هو متاهب للانتفاع بها وفي مقابلة ذلك يطلبون منه اجرا على هذا العمل عمل الهزء والسخرية والدجل « مذبذبين بين ذلك لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء » . هذا ما نريد الاصداع به لهذا الشعب الذي يلعبون به ولنخبته التي ربما تنخدع وتنقاد الى خزعبلاتهم

تركنا زعماء الحزب الحر وشانهم مدة طويلة ولكن لما شاهدنا موقفهم الاخير الزمنا الواجب المقدس بمقاومتهم وايقافهم عند حدهم حتى لا يكون الشعب مسؤلا باعمالهم وحتى لا تحمل مسؤلية اعمالهم على عاتق كافة الطبقة المفكرة . ان استبدادهم بالمسألة التونسية ومحاولتهم مقاومة كل من له حق فيها غير كافيين لجلب السخط عليهم وكشف حقائقهم لو رايناهم قد سلكوا طريقة مثلى وظهرت عليهم علائم المقدرة و الاخلاص فلربما وجب غض الطرف عن جزئيات من اعمالهم لا تلحق منها مضرة ولكننا شاهدنا منهم انهم سلكوا بنا طريقا موصلة الى عكس ما كنا ولا زلنا نؤمل وهو اما الالحاق المقنع الذي يتظاهرون بالخوف منه او اتخاذ سياسة الصرامة وارجاعنا خطوات شاسعة الى الوراء لانهم يرون مصلحتهم الذاتية في ذلك ويعتقدون ان بازدياد الضغط يتقوى احتياج طبقة البله من الشعب اليهم ومهما ازداد الاحتياج ازدادت الارباح فلذلك نرى من الواجب التبري من هؤلاء الانتفاعيين حتى لا تحمل مسؤلية ارتكاباتهم على عاتق الشعب ولا على نبهائه المخلصين له الذين حنكتهم التجارب وتركتهم يدركون مصالحه الحقة ويسلكون الطريق الموصلة الى نيلها

ولا نتوصل الى اقناع الشعب وافهامه الحقيقة الا اذا شرحنا له شرحا محكما القانون الجديد وما اتى به من الاصلاحات الاقتصادية واستلفات انظار الحكومة الى اماكن الضعف منه لاصلاحه بما يعود علينا بكامل المنفعة المقصودة

كان الشعب قبل اليوم مجردا من كل هيئة قانونية يرفع بواسطتها صوته الى الحكومة ويعرفها باحتياجاته الكبيرة والصغيرة و يشتكى من الاضرار التي تحصل له من اعمال لربما تتخذها الحكومة عن حسن نية ولكنها في الحقيقة عائدة عليه بالمضرة المحسوسة

فلذلك اتى قانون ١٣ جويلية بتاسيس مجالس الاعمال وهي تتركب من نواب المشيخات بحساب نائبين عن كل مشيخة يعينان بالانتخاب وخصص حق الانتخاب بالاعيان الذين تحرر صفاتهم بواسطة قرار وزيري وكان الاحسن والاصلح والاعدل ان يكون هذا الحق لكافة سكان المشيخة من غير حصره في الاعيان لان قسم العملة من الخماسة والاجراء قسم معتبر وله حقوق معتبرة وهي حقوق العمل المتفق عليها بمعاهدة فرساي ولربما يوجد في بعض المشيخات المالكون يعدون على رؤوس الاصابع امام اغلبية مطلقة مركبة من اجراء وشركاء (خماسة) فاتى هذا القانون بحرمان الاغلبية المطلقة وتمييز افراد لانهم يملكون الارض وموجودون لهذه الاغلبية اما بواسطة الاجارة او شركاء معهم بواسطة الخماسة

كما انه من الممكن ان لا يوجد في غالب المشيخات سوى الاجراء او الشركاء ويكون مالكو الارض خارج المشيخة او معمرين او ان الاراضي وقف عام فلا ينطبق الامر اواه لا ينتفع به الا المالكون الذين بالرغم عن ضعف عددهم ينتخبون من بينهم نوابا وسكان المشيخة اجراؤهم وشركاؤهم يشاهدون ذلك ولا حق لهم في مشاركتهم

نرى وجوب تعديل هذا الفصل باعتبار سكان المشيخة منذ اربع سنين سواء كانوا من العملة او الشركاء متساوين مع المالكين واصحاب الحرف الحرة في حق الانتخاب وان لم يقع ذلك فلا يعتبر هذا القانون ديموقراطيا والاصلاح يكون بحذف عبارة « اعيان » وترك لفظتي « سكان » او « مالكين » فيصير الفصل محررا بالاسلوب الآتي « يجتمع في اوقات معينة بقرار من الوزير الاكبر بمركز كل مشيخة « سكان » المشيخة منذ اربع سنين على الاقل او « المالكين بها ليعينوا من بينهم اربعة نواب »

وذلك لانه ان كان للمالكين حقوق اقتصادية يناضلون عليها فللعملة ايضا حقوق وهي في الحقيقة اساس الحياة الاقتصادية داخل فيها سوائع العمل وعمل الصبيان وتعليمهم وسكناهم واجورهم الى آخر ذلك

لانه ايضا ان لم يعتبر قسم العملة والشركاء حتى تحدث بينهم وبين المالكين احقاد من شانها ان تؤثر تاثيرا سيئا على الهيئة الاقتصادية فان لم يحصل تنقيح هذا الفصل بما يرقي قسم العملة اهملت حقوق هذا القسم وحرم من التدريب على الاعمال الاقتصادية والسياسية ولا يحصل له انهاض وتستمر بينه وبين قسم المالكين الضغائن الكامنة التي نشأت من القديم من حرمانه من حقوقه واعتباره رقيقا يدحرجه نواب الادارة متى شاءت اغراض مستخدميه ومن البديهي انه اذا كان حق الانتخاب محصورا في الاعيان (اي المالكين) فلا يشتغل منتخبوهم الا بمصالحهم ويتركون مصالح الشعب الذي له الحظ الاوفر في الحياة الاقتصادية

محمد نعمان

محلية

على الطائر الميمون

مساء يوم الجمعة الماضي سافر جناب الهمام المحترم سيدي محمد الطاهر خير الدين وزير العدلية من مينا بنزرت متوجها الى الآستانة العلية لقضاء زمن العطلة الصيفية بتلك المدينة الزاهرة وزيارة اقاربه واحبائه فنتمنى له العافية والسلامة في الظعن والاقامة

* * *

وقد بارح حاضرتنا يوم السبت الماضي جناب المحترم الاحزم م بونصو مدير الداخلية قاصدا مدينة باريس لانهاء بعض مسائل تتعلق باشغال ادارته وخصوصا بقصد الاجتماع مع جناب م لوسيان سان المقيم العام للتفاهم معه في شؤون الاصلاحات الجارية

* * *

تقاطرت وفود الاعيان من جميع جهات المملكة على الحاضرة في هاته الايام الاخيرة بقصد اداء واجب البيعة الملكية المعظم حيث وفدوا على مقره العالي بقرطاجنة يتقدمهم عاملهم وكلهم السن تعرب عن الاخلاص لولي النعم والثناء الجميل على حسن مسلكه السياسي الحكيم

ومن هنالك يعرجون على ادارة الداخلية والسفارة العامة لابداء تشكراتهم وتهنئتهم لممثلي فرنسا بمناسبة صدور الاصلاحات الجديدة القاضية بتشريك الامة التونسية في الحياة العمومية

رسالة

وردت علينا الرسالة الفكاهية الآتية من مكاتبنا بصفاقس

لما قرر التضييق على جمع المال للمشاريع السياسية خاف المتكالبون بجمع الاعانات للحزب الحر الدستوري ببلادنا . ولكن السعي والمحاولة لم ينقطعا غير ان الدخل ضعف بكيفية محسوسة خصوصا لما امتنع القباض من اعطاء وصولات فيما يريدون قبضه معتذرين بوجوب عدم ترك آثار في ذلك وضف الى هذا ما بلغنا ان الوقت الذي كانت تجمع فيه الاموال علنا وتعطى وصولات فيما يقبض لم ينتفع جوهر المشروع بما يجمع له بل يصرف اهمه لاحداث تماثيل على شاطئ البحر تذكارا للدستور ورجالاته بينما كان المتبرعون يظنون ان ما يجودون به لا يصرف الا للغرض الذي وعدهم به زعماء الحزب وحتى قومهم الافذاذ البارعون الذين طالما ترددوا على بلادنا وصرحوا لنا بان الحكومة في قبضة ايديهم وان الحركة السياسية التي قاموا بها سبب من الاسباب لترويج بضاعتهم الكاسدة بواسطة البله من بلادنا ومن غيرها . والآن لما تظاهروا بالمعاداة للحكومة واتفقوا على سياسة مقاومة الاصلاحات الجديدة شاهدوا كساد بضاعتهم لان غالب « الشعب النبيل » و« الامة الراقية » يتباعدون من كل تاجر اشتهر بمعاكسة الحكومة . . .

يحاولون اليوم جمع الاموال لتسفير معالي الاستاذ للديار الفرنسوية ليشتغل من جديد بالمسألة التونسية باعادة طبع كتاب تونس الشهيدة وارادفه بمؤلف ثان يباشر تحريره مسيو دي شابون ثم يطبع هذا التاليف ويوزع بواسطة البريد في جانفي المقبل . ثم يلقى القبض على معالي الاستاذ ثم يطلق سبيله بعد ما يشمله قانون عفو عام وتوفد عليه الوفود من جميع الطبقات للتهاني ثم يسافر بعد راحة طويلة للديار الفرنسوية وجمع ما تيسر من الاموال ليعيد طبع كتاب تونس الشهيدة وملحقاته فيحصل اضطراب كبير عند رجال الحكومة يؤديهم الى اعطاء الدستور الكامل فيضعه معالي الاستاذ في محفظة مزركشة بالذهب تصنع له بتونس بمعمل سي الجمل ويقدم به في باخرة حربية و يتلقاه الجموع من كل الطبقات وتعد له عربة فاخرة تفك خيولها ويقودها تظاهرا له بالشكر والممنونية ابناء المدارس ثم بعد الاحتفالات الفخيمة في كافة انحاء المملكة تقع بيعته اميرا على جزر قرقنة ويلقب نفسه بالهردك الاول . . .

اعترف ان جريدتكم الغراء لم تتعود بنشر الهزل كهاته الطريقة لبعض زملائها ولكن الهزل الذي اساسه الحقيقة لا يعد بهزل . ألا ترى ان معالي الاستاذ الذي يريد الرجوع الى باريس اعرف الناس بان الاعمال التي قام بها اضاعت ثقة رجال الحكومة الفرنسوية من شخصه بحيث وجوده بالعاصمة الفرنسوية مضرة فادحة للمسألة التونسية ولكن لما كانت هذه المسألة مطية للاكتساب ولما كان انقياد البله واستدرارهم امرا سهلا يكفي زعماء الحزب ان يقولوا لهم ان معالي الاستاذ محتاج الى الدراهم وهو في « دار حرب » المناضلة على حقوقنا وتمكيننا من رغائبنا للحصول على غنيمتهم وهو جمع المال

وحينئذ مهما ازدادت المسألة التونسية ارتباكا زاد نشرها ودام الانتفاع منها فلذلك وجب تسفير معالي الاستاذ الى باريس واعادة طبع تونس الشهيدة والقاء القبض عليه واطلاق سبيله واسداء التهاني اليه ثم سفره من جديد الى آخر ذلك   مكاتبكم

رسالة

وردت علينا من مكاتبنا بجمال الرسالة الآتية :

لا حديث بيننا في هذه الايام الا على الوفود المتداولة على العاصمة التونسية من اعيان سكان المملكة لتقديم تهانيهم لسمو الامير بمناسبة صعوده على عرش اجداده ثم العروج على السفارة العامة لشكر نائب العميد لقانون الاصلاحات الجديدة الذي ابرزه قبل سفره للديار الفرنسوية للاستراحة الصيفية

وقد اشيع ان هذه الوفود لم تقدم شواهد الاخلاص الا مراعاة في العمال الذين اتوا بهم وهو امر مخالف للحقيقة حيث تشكى افراد كثيرون من اعمال مخالفة للحكومة من كون عمالهم لم يعينوهم من زمرة الوفود ومن هؤلاء المتشكين عدد وافر من الدستوريين الذين ادوا اليمين بنهج انكلترا وسلمت لهم اوراق في ذلك بها الامضاءات الثلاثة مع عدد يزعمون انه رتبي

كانت الخطب التي القاها العمال في استحسان المشروع من غير ادنى احتراز ولكن هذا الاحتراز لا يطلب من موظفين ولا يمكن ان يصدر منهم لان دأب الموظف استحسان اعمال الحكومة او السكوت ولكن هذا لا يؤخذ منه غلق الابواب عن الاحترازات لان الاستحسان مخصوص بما هو حسن وما يلزم تنقيحه يبقى محفوظا الى قيام الدليل على وجوب تنقيحه ومن الصبينة الظن ان الحكومة تعارضنا فيما بعد باستحساننا المشروع من غير احتراز

وكثيرا ما سمعنا من المنتسبين الى الحزب الحر الدستوري ان الاستحسان حجة علينا لا نقدر على ردها في المستقبل ولكن ما قام لنا من الدليل كاف لاقناعنا بان هؤلاء لا يفهمون شيئا من السياسة وغالبهم من البله او الساخطين على الحكومة ويتلقون ارشاداتهم من زعمائهم بالحاضرة ويكررونها من غير تفكر كل ما يشيرون عليهم به

نشاهد في بعض الاحيان احداثا يزورون بلادنا ويجتمعون بالمنتسبين الى الحزب الحر الدستوري ولما نسأل عن سبب مجيئهم يقال لنا انهم اتوا لاستخلاص معاليم الانخراط في سلك الحزب ومعلوم اشتراكات في جرائدهم لان كل مبعوث صاحب جريدة ولا يكتفي باستخلاص معاليم الانخراط في الحزب بل يضيف الى ذلك معلوم الاشتراك في جريدته ومعلوم سفره الى غير ذلك

ولما بلغنا ان غالب الاموال التي تجبى تصرف على مقتضى اراء رؤساء الحزب من غير ادنى مراقبة جحدنا المال خصوصا بعد ما اعترف لنا الحزب بواسطة صحافته انه لم يحصل على ادنى طائل في مقابلة ما دفعناه من الاموال الطائلة وفهمنا ان هذه الاموال صرفت في غير محلها او ان الذين صرفوها غير قادرين على تمكيننا مما وعدونا به ولذلك صرنا نقابل الصحافيين الذين يترددون على بلادنا بما يشعر بالاحتقار ولكنهم يلحون الحاحا شديدا كالشحاذين المتمردين الذين لا يصدهم شيء ويقفون امام المسؤل بعزيمة لا تنثني قانعين بما يعطى لهم ولو كان زهيدا . وكثيرا ما يتردد على ابوابنا صحافي مشهور بين زملائه بالهزل الذي لا يعرفه اهل ناحيتنا المتعودون بالجد والعمل الصحيح ويهدد الذين يجتمع بهم بذكر اسمائهم في وريقته ان امتنعوا من امداده بجانب من المال يعبر عنه بالاشتراك وهو في الحقيقة اختلاس حيث لا يوجد واحد منا يفهم ما يحبره ولا يعرف واحدا من الذين يعتدي عليهم بجريدته

نعهد ان في القديم لما كان الاستبداد سائدا بمجرد ما يبلغ نائب الحكومة قدوم واحد من هؤلاء الشحاذين ياذن القوة العامة بتمثيله بين يديه ويفهمه انه اذا لم يبارح البلاد في ظرف سوائع قلائل يأمر بالقاء القبض عليه وايداعه السجن وارجاعه الى بلاده صحبة مبلغ . واليوم لما نلنا جانبا من الحرية ومنع نواب الحكومة من اتخاذ عمل كهذا اصبحنا نأسف على الاستبداد الماضي ونتمنى رجوعه لهؤلاء الدجالين حتى يقفوا عند حدهم ويمتنعوا من تسميم عقولنا وافساد اخلاقنا بخلط الجد مع الهلس واباحة مس الاعراض

ومن الاعمال الشنيعة التي قام بها هذا الصعلوك بايعاز من زعماء الحزب الحر الدستوري انه يخالط شبان من الآفاق من تلامذة الجامع الاعظم اوفدتهم عائلاتهم لتناول العلوم ويشغل عقولهم بما يسميه بالسياسة ويصدهم عن قراءتهم ويحدث مشاكل بينهم وبين اساتذتهم

فتسبب عن ذلك بغض الصحافة والصحافيين في الآفاق واعتبار كافة الكتاب دجاجلة وكذابين ومضرة محسوسة على الشبيبة وعلى التعليم والعلم وصار الناس سواء كانوا من الذين تجبى اموالهم بطرق التهديد او تفسد اخلاق ابنائهم بواسطة هؤلاء الجناة يتمنون اتخاذ الصرامة الشديدة نحو المفسدين وايقاف تيار اعمالهم وهو امر يؤلم نبهاء الشعب الذين كانوا ولا زالوا يناضلون على حرية الصحافة وغيرها من بقية الحريات

ولذلك لما قامت جريدتكم الغراء بمقاومة زعماء الحزب الحر الدستوري واذنابه المفسدين حصل ارتياح في العقول ورجع جانب معتبر من الامل

من

كون الصحافة ستخرج شيئا فشيئا من ايدي هؤلاء الصبيان وتمثلها ايدي قادرة على استعمالها الصالح العام وعليه فاننا نحن معشر الافاقيين البعيدين عن الحركة السياسية التي تدور بالعاصمة مبتهجون بما تقوم به من الاعمال الصحيحة العائدة علينا بالنفع المعجل والشجاعة التي تتظاهرتم بها لمقاومة جماعة من المفسدين الذين لو تركوا يعملون بمقتضى ما تحدثهم به انفسهم الخبيثة ومطامعهم السافلة لرموا بنا في هاوية والله المعين على ما فيه السداد والصلاح

مكاتبكم

ملحة أدبية

سلم على شيخ النحاة وقل له
عندي سؤال من يجبه يعظم
انا ان شككت وجدتموني جازما
واذا جزمت فانني لم اجزم

يطلب من حذاق الادباء والمولعين باللغة العربية بيان المراد من هذين البيتين وهم في سعة ان شاءوا الجواب عن ذلك نظما وهو ارشق لتشبيه المنظوم على المنثور مع المناسبة للسؤال او نثرا مستوفي البيان بحيث لا يترك الناظر في شك من حسن بيانه واصابته المرمى الذي تصده الملغز

قائمة

هلموا لمحل التجارة والتزويق القسطنطيني لصاحبه السيد باكير عبد الحق بن يوسف بنهج ديكاسن عدد ١٩ بقائمة تجدون به ما يسركم من احسن صناعة التزويق على كل شكل بديع في اللوح والزجاج وغيره وكذا التصاوير باليد مثل البوراق النبوي او قطعات من ايات القرءان العظيم وغيره كما يباع عنده صناديق مختلفة وتصاوير شرقية بالالوان على اختلاف انواعها بالكدروات من غير زجاج واوراق من الصوره الغازي مصطفى كامل باشا ومن معه وصورة الغازي انور باشا ومن معه وصور مكتوبة فيها ايات القرءان وتصاوير الصحابة رضي الله عنهم وثمن الورقة ١٠٧٠ فرنك وثمن المائة ورقة من الصور ١٢٥ فرنك واجرة البوسطه علينا وكذا توجد عنده الشجرة النبوية المحمدية كبيرة وملونة ثمن الورقة ٢٥٠٠ فرنك وجرائد عربية مختلفة ومجلة « صدى الاسلام » التي تطبع في باريز باللغة الفرنسوية فيها اخبار العالم الاسلامي وكتب مختلفة باللغة الفرنسوية تخص العالم الاسلامي ومن اراد التعريف باشياء الصور والكتب مع سعرها فليكاتب صاحب المحل مع ارساله تحرير رد الجواب فانه ينال مرغوبه بحول الله والسلام

* هلموا *

هلموا الى محل تجارة السيد المأمون شويخة الكائن بنهج الكنيسة عدد ٥٧ مكرر اذ توجد عنده عنده اقمشة حريرية رفيعة خالصة وقطنية كذلك ومنها ماهو مخابط منهما كما يوجد بالمحل المذكور انواع من الستكرودة وبعض انواع من البرقيز والصبابط الاميركية الرفيعة والكشاطي المطروزة وانواع العطورات الافرنجية (الكولونية) الرفيعة جدا والمتوسطة والكلاسط بانواعها والمرائل الصالحة بالرجال والنسوة وغير ذلك من الانواع المحتاج اليها كل هذا باثمان زهيدة لا تقبل المزاحمة ومن يزور المحل المذكور يجد من اللطف والبشاشة والمعاملة الحسنة ما يحرض الزائر عن تكرار زيارته لاقتناء المرغوب

من دار الخلافة

قد برزت مطبوعة بالخط المشرقي الجميل مجلوبة من دار الخلافة العظمى رسم بيتين من الشعر في الاعتماد على الله سبحانه نصهما

فما لي على شيء سواك معول
اذا دهمتني المعضلات الشدائد
اغيرك ادعو لي الها وخالقا
وقد اوضح البرهان انك واحد

وتوجد هذه المعلقة بمطبعة النهضة نهج الجزيرة

اكبر فابريكة لصنع العجين

نهج سيدي بومنديل عدد ١ تونس

توجد بها انواع المقرونة من السميد العال

تبيع بالجملة والتفصيل وتقبل الوصايات

المائة كيلو ١٤٥٠٠ فرنكا للبيع بالجملة

بالتفصيل ١٥٠٠ للكيلو الواحد

اعلان

م. فالباري لوسيان - مهندس - نهج مادريد تونس عارف باصول الطرنبات لسقي الاراضي وغير ذلك مستعد لاعطاء الارشادات ورسم الامثلة لمن كانت له رغبة في شيء من ذلك فليخاطبه

معمل الاحذية

لصاحبه العربي نعمان

شارع باب الجديد عدد ٦٩ بتونس

من اشهر المعامل التونسية به انواع الاحذية من عربي وافرنجي ويتكفل باحضار جميع الاصناف مع متانة السلعة واتقان الصنع وزهادة الاسعار ومن يشرف هذا المحل يجد ما يسره

الاقبال

من الشركات التونسية العظمى الشهيرة في مواد العطرية كالسكر والتاي الرفيع والصابون والتمر والسميد والشمع وانواع الكلونيات والحبوط والشكلاطه وغير ذلك ولها حرفاء في العاصمة وغالب انحاء الايالة وتتكفل بارسال الوصايات لاربابها بواسطة البوسطة والخط الحديدي بدون ان يتجشموا مشاق السفر وتكبد المصاريف اسعارها محدودة لا تقبل المماكسة فعلى الراغبين في اقتناء سلعها تعيين نوع الوسق ومخابرتها بنهج غار الملح عدد ١١ او تليفونيا بعدد ٣٤٠ مع تقديم شيء من ثمن البضائع المراد وسقها على الحساب

مطبعة النهضة

نهج الجزيرة عدد ١١ تونس

اشتهرت هذه المطبعة باتقان الاعمال ونظافة الطبع والمهاودة وحسن المعاملة وهي مستعدة لطبع الكتب العلمية والادبية وبطاقات الزيارة والتعريف والظروف وجميع المطبوعات بانوعها طبعا متقنا نظيفا بثمن زهيدا كل من يشرفها يجد ما يرغب ويسر

النهضة الاقتصادية

شركة تونسية خفية الاسم راس مالها مليون فرنك تتجر في آلات الفلاحة بانواعها باسوام لا تقبل المزاحمة

مقرها نهج باريس عدد ٩

عدد التليفون ١٣٠٤ (تريز وكاتر) تقبل المشتركين وقيمة السهم ٥٠٠ فرنك

مدير الجريدة وصاحب امتيازها

الطاهر بن الحاج مبروك

البرهان

الحمد لله ان المصحح اسفله الساكن ببلد ....

نهج .... عدد ارغب من ادارة جريدة البرهان اعتباري مشتركا من تاريخ هذا.

وحرر في .... سنة ١٣٤٠

الامضاء

تنبيه - للمشتركين ارسال معلوم اشتراكهم بحوالة بوسطة صحبة هذا لمدير جريدة البرهان - ١١ نهج الجزيرة بتونس